

Distr.: General  
7 May 2010  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

## رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه التقرير الوطني للنرويج بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجرى خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق المجلس، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) مورتون ويتلاند

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة  
التقرير الوطني للنرويج بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المقدم إلى  
الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة .....
٥	ثانيا - تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية .....
٥	١-١ أهم النتائج المحققة في مجال المساواة بين الجنسين .....
٥	١-١-١ السياسات التقدمية للمساواة بين الجنسين .....
٦	٢-١-١ تعميم مراعاة المنظور الجنساني والميزنة الجنسانية .....
٦	٣-١-١ الإطار القانوني وأمين المظالم المعني بالمساواة ومكافحة التمييز .....
٧	٤-١-١ الجمع بين الحياة الأسرية والحياة العملية .....
٩	٥-١-١ مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات .....
١٠	٢-١ المبادرات السياسية .....
١٠	٣-١ التحديات المتبقية .....
١٠	١-٣-١ استراتيجيات سوق العمل .....
١٣	٢-٣-١ استراتيجيات مكافحة المواقف الثقافية النمطية .....
١٣	٣-٣-١ استراتيجيات مكافحة العنف الجنساني .....
١٥	ثالثا - التعاون الإنمائي الدولي .....
١٥	١-٢ الأولويات الرئيسية .....
١٧	١-١-٢ صحة الأم والطفل .....
١٨	٢-١-٢ المرأة والسلام والأمن .....

١٩	..... ٢-٢ التحديات المتبقية.
٢٠	..... رابعا - بعض المسائل التي تحظى باهتمام خاص.
٢٠	..... ١-٣ إصلاح الأمم المتحدة.
٢٠	..... ٢-٣ العنف الجنساني.
٢٠	..... ٢-٣ التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات.

## أولا - موجز تنفيذي

### الإنجازات الوطنية في ميدان المساواة بين الجنسين

١ - لقد شهدت الأربعون عاما الماضية نموا سريعا في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة في النرويج وينضوي ما يقرب من ٨٠ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٦٦ عاما في القوة العاملة. ويبلغ معدل الخصوبة ١,٩٨ وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل السائد في بلدان الاتحاد الأوروبي (١,٥٣) وغيرها من البلدان الصناعية. وجرى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات الحياة العامة وقطاعاتها. وطبقت النرويج عدة سياسات لإتاحة إمكانية الجمع بين الحياة الأسرية والعمل. وقد كان لاستخدام مختلف الإجراءات الإيجابية أهمية حيوية في زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار. وسنت النرويج تشريعا قويا للمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز. وأصبح مكتب أمين المظالم المعني بالمساواة بين الجنسين، الذي يكفل إنفاذ التشريع الخاص بالمساواة بين الجنسين، مؤسسة منذ عام (١٩٧٩). ومن الدروس الهامة المستفادة حتى الآن أن دولة الرعاية الاجتماعية ذات أهمية حاسمة في تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين. وكان للتعاون الثلاثي بين منظمات أرباب العمل، والنقابات والدولة، إلى جانب مؤسسات البحوث، دور محوري في تطور دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة. وكان للحركة النسائية النشطة، التي تركز بقوة على المساواة بين الجنسين والمسائل المتعلقة بالأسرة، أهمية أيضا. ويعتمد التغيير الاجتماعي على إرادة سياسية قوية؛ بيد أن النرويج لا تزال تواجه بعض التحديات. فرغم أن مشاركة المرأة النرويجية في الحياة العملية تكاد تضاهي مشاركة الرجل، يعمل الكثير من النساء بدوام جزئي. ولا تزال اختيارات الفتيات والنساء التعليمية والمهنية تقوم إلى حد كبير على أساس جنساني، وبالتالي فإن سوق العمل في النرويج قائمة على أساس جنساني. وعلاوة على ذلك، تكسب المرأة في المتوسط ما يقل بنسبة ١٥ في المائة عما يكسبه الرجل في الساعة.

### التعاون الإنمائي الدولي

٢ - المساواة بين الجنسين هي أساس التعاون الإنمائي الدولي للنرويج. وتعليم الفتيات، وصحة الأم، والمرأة والسلام والأمن هي من مجالات التدخل الرئيسية.

## ثانياً - تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية

### ١-١ أهم النتائج المحققة في مجال المساواة بين الجنسين

#### ١-١-١ السياسات التقدمية للمساواة بين الجنسين

٣ - شهدت الأعوام الأربعة الأخيرة تحقيق قدر كبير من المساواة بين الجنسين، حيث طرأت تغيرات واسعة النطاق في الحياة الثقافية، والسياسية والاقتصادية في النرويج. وكان هناك نمو سريع في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة في العقود الماضية. وينضوي ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٦٦ عاماً في القوة العاملة. وتمثل المشاركة العالية في القوة العاملة أحد الأسباب الرئيسية التي تحجب الفوارق الاقتصادية بين الرجل والمرأة. ولدى النرويج معدل خصوبة مرتفع يبلغ ١,٩٨ مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي (بمتوسط معدل خصوبة قدره (١,٥٣) وغيرها من البلدان الصناعية. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة النرويجية في الحياة العملية تكاد تضاهي مشاركة الرجل، فإن كثيراً من النساء يعملن بدوام جزئي ولا يعملن في نفس المهن، والصناعات والقطاعات التي يعمل فيها الرجال. وحسب ميزانيتنا الوطنية، تسهم الموارد البشرية بنسبة ٨٢ في المائة من الثروة الوطنية. وتسهم صناعة النفط بنسبة ٧ في المائة من الثروة الوطنية. ويشكل إسهام المرأة في الاقتصاد أمراً حاسماً لكفالة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين.

٤ - إن وجود اقتصاد قوي أمر ضروري لأية دولة من أجل إقامة دولة الرعاية الاجتماعية المستدامة. وتحتاج المجتمعات الحديثة للاستفادة من جميع الموارد البشرية المتاحة، بغض النظر عن نوع الجنس، وعن الإعاقة، والأصل العرقي، والدين، والعمر والميول الجنسية.

٥ - ولدولة الرعاية الاجتماعية أهمية حاسمة في تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين وذلك لسببين: لقد أتاحت الوظائف في قطاع الرعاية الاجتماعية فرصاً كثيرة للمرأة منذ ستينات القرن الماضي وما تلاها؛ مما نقل المرأة من الاقتصاد غير الرسمي - تدير المنزل، والزراعة وغير ذلك إلى الاقتصاد الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك فقد جعلت الخدمات العامة من الممكن بشكل متزايد لمعظم النساء الجمع بين المشاركة في سوق العمل والمسؤوليات الأسرية.

٦ - منذ الستينات يؤدي التعاون الثلاثي بين منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية والدولة والتعاون مع مؤسسات البحوث دوراً محورياً في تطوير دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة. وكان لدى النرويج لوقت طويل حركة نسائية نشطة حددت جدول أعمال المشاركة الاقتصادية للمرأة وشكل هذا خلفية لتصميم الهياكل والإصلاحات مما مكن النساء والرجال من الجمع بين الحياة الأسرية والمهنية واقتسام مسؤوليات رعاية الأطفال. ويتمثل

الدرس المستفاد حتى الآن في أن التغيير الاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا نتيجة لإرادة سياسية قوية.

### ٢-١-١ تعميم مراعاة المنظور الجنساني والميزنة الجنسانية

٧ - تنفذ الترويج منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي برامج عمل لدعم إدراج المساواة بين الجنسين بوصفها عنصراً أساسياً في جميع مجالات سياسات الحكومة. وتتبع الترويج توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، التي تنص على أنه ينبغي تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في جميع المجالات والقطاعات، بالاقتران مع سياسات وتدابير محددة الهدف. وعلى مستوى الحكومة، يعني تعميم مراعاة المنظور الجنساني أن تتولى كل وزارة المسؤولية عن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مجال اختصاصها.

٨ - وأصدرت الحكومة في عام ٢٠٠٥ تعليمات تتعلق بإجراءات تقديم الدراسات والتقارير الرسمية المتعلقة بتقييم النتائج واستعراضها، فيما يتصل بالدراسات الرسمية، والقواعد، والمقترحات والتقارير المقدمة إلى البرلمان. وتنص التعليمات على ضرورة تقييم نتائج المساواة بين الجنسين، إن كانت ذات صلة.

٩ - وينص البند ١ (أ) من قانون المساواة بين الجنسين، على أن من واجب القطاعين العام والخاص تعزيز المساواة بين الجنسين والإبلاغ عن أنشطة المساواة. ويتولى أمين المظالم المعني بالمساواة وعدم التمييز إنفاذ القانون. وينطبق هذا الواجب أيضاً على المنظمات غير الحكومية ومنظمات العمال وأرباب العمل.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٥ تضمن التعميم الرئيسي للميزانية الصادر عن وزارة المالية مبادئ توجيهية بشأن كيفية قيام الوزارات بتقييم المساواة بين الجنسين لمجالات الميزانية الخاصة بكل منها. والأمر متروك لكل وزارة لتقرر قطاع السياسات الذي يُستصوب إخضاعه لهذا التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية، وإدراج هذا التحليل في مقترحاتها المتعلقة بميزانياتها. ويتمثل الهدف من ذلك في النظر في الآثار المترتبة على مختلف القرارات السياسية على النساء والرجال، والفتيات والفتيان، لغرض تعزيز المساواة بين الجنسين.

### ٣-١-١ الإطار القانوني وأمين المظالم المعني بالمساواة ومكافحة التمييز

١١ - إن من الضروري توفير الحماية القانونية من التمييز من أجل كفالة المساواة. ويوفر قانون المساواة بين الجنسين الإطار اللازم لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الترويج. ويحظر القانون جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس، ولكنه يهدف أساساً إلى تعزيز وضع المرأة بصفة خاصة، وهو يسري على جميع المجالات الاجتماعية.

١٢ - وكان لدى النرويج منذ عام ١٩٧٩ أمين للمظالم معني بالمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٦، عُيِّن أمين للمظالم ومحكمة لمكافحة التمييز من أجل الإنفاذ الشامل لقانون مكافحة التمييز أيا كان أساسه.

١٣ - وقدم إلى مجلس الوزراء في التقرير الرسمي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٩، الذي نوقش في جلسة استماع عامة عُقدت في عام ٢٠٠٩، اقتراح بشأن مواصلة تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالتمييز، يتضمن مشروع قانون واسع النطاق يحظر التمييز في كافة مجالات المجتمع وعلى جميع الأسس، بما في ذلك نوع الجنس والعرق والدين والإعاقة والميل الجنسي والسن. وقد يكون اتباع نهج شامل هو السبيل لتوفير حماية أكثر فعالية من التمييز بصفة عامة وكفالة الحماية الفعالة من التمييز المتعدد الأشكال. ويعتزم مجلس الوزراء تقديم مشروع قانون في عام ٢٠١٢ يتضمن حماية شاملة من التمييز.

١٤ - وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٠، جرى تعديل قانون بيئة العمل، وقانون المساواة بين الجنسين، والقانون المتعلق بأمين المظالم المعني بمكافحة التمييز والقانون المتعلق بمكافحة التمييز وإتاحة فرص الوصول. ومن نتائج هذه التعديلات أنه بات محظورا بموجب القانون سؤال المرأة عند توظيفها عما إذا كانت حاملا أم لا. ودخلت التعديلات حيّز النفاذ في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٥ - وجرى أيضا تعديل قانون المساواة بين الجنسين وقانون بيئة العمل من أجل الحد من احتمالات معاملة الطوائف الدينية للناس معاملة غير المتكافئة على أساس نوع الجنس والميل الجنسي عند توظيفهم لشغل وظائف معينة. والتمييز على أساس الميل الجنسي في الطوائف الدينية يجب أن يكون مبررا.

#### ٤-١-١ الجمع بين الحياة الأسرية والحياة العملية

##### المساواة في الوالدية

١٦ - يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة النرويج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في تيسير مشاركة المرأة في سوق العمل وفي القيادة على قدم المساواة مع الرجل. ومن التدابير الهامة في هذا الصدد الحماية القانونية من الطرد أثناء الحمل، والحق في إجازة الوالدية المدفوعة الأجر. ومن المهم أيضا الاعتراف بأنه ينبغي على الرجال تولي مسؤولية مهام تقديم الرعاية وغيرها من الأعمال المنزلية على قدم المساواة مع النساء. وهناك عزم واضح على كفالة تولي الرجال جزءا من المسؤولية في مجال رعاية أطفالهم. وفي العقود الأخيرة، طرأت في النرويج تغييرات جوهرية على الوالدية أيضا. ففي الأسرة النموذجية اليوم يعمل الوالدان خارج المنزل

ويتقاسمان مهام تقديم الرعاية بقدر أكبر مما كان سائدا في الماضي. وتهدف آخر التعديلات على قانون الطفل إلى مواصلة كفالة المساواة في المسؤوليات الأسرية. وتتضمن التعديلات تعريفاً أوسع نطاقاً لحق الطفل في الاتصال بالديه. وعلاوة على ذلك، حُوِّل للمحاكم اختصاص الفصل في مسألة توفير مسكن مشترك للطفل إذا كان ذلك لمصلحته. وستدخل التعديلات حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٠.

### نظام الرعاية الاجتماعية

١٧ - تطلّع الدولة بدور تيسيري في مجال إتاحة إمكانية الجمع بين العمل والحياة الأسرية للسكان. ولدى النرويج العديد من ترتيبات الرعاية الاجتماعية السخية التي تتيح للسكان الجمع بين حياتهم العملية وأنشطتهم الاقتصادية من ناحية، وحياتهم الأسرية ورعاية الأطفال من ناحية أخرى. ويتضمن نظام الرعاية الاجتماعية ترتيبات من قبيل إجازة الوالدية المدفوعة الأجر (تشمل إجازة الأمومة وحصّة الآباء)، ومؤسسات الرعاية النهارية ومرافق الرعاية النهارية المدعومة لأطفال المدارس، والحق في إجازة مدفوعة الأجر في حالة مرض طفل يقل عمره عن ١٢ عاماً (١٠ أيام) وساعات عمل مرنة للآباء والأمهات المسؤولين عن رعاية الأطفال الصغار، والدعم النقدي. ومن حيث المبدأ، لا تفرق كل هذه الترتيبات بين الجنسين، أي أن الآباء والأمهات يمكن أن يستفيدوا منها على حد سواء. وتُكتسب الاستحقاقات الوالدية عن طريق العمل المدفوع الأجر بالحد الأدنى لمتوسط الدخل السنوي. ويجب أن يكون الشخص قد عمل ما لا يقل عن ٦ من أصل ١٠ أشهر كي يكون له الحق في إجازة الوالدية المدفوعة الأجر. والعمل المأجور هو أيضاً شرط للحصول على بعض الاستحقاقات الأخرى من خلال نُظم الضمان الاجتماعي. ويمثل هذا حافزاً للمشاركة في الحياة العملية.

### إجازة الوالدية وحصّة الآباء

١٨ - لا تزال الأمهات يأخذن معظم الإجازات الوالدية، ويعملن بدوام جزئي أكثر بكثير مما يعمل الآباء. والنرويج هي أول بلد في العالم يمنح الآباء الحق في إجازة والدية مدفوعة الأجر غير قابلة للتحويل إلى الأمهات (١٩٩٣). وأسهمت حصّة الآباء في تغيير تصور دور الأب وفهم هذا الدور، وأسهمت أيضاً في تغيير المواقف الثقافية النمطية. كما تسهم الإجازة الوالدية وغيرها من الاستحقاقات الوالدية في تقاسم يتسم بقدر أكبر من المساواة للمهام المنزلية والأسرية بين المرأة والرجل. ولا تسهم هذه الترتيبات في إتاحة الفرص المتكافئة فحسب، بل أيضاً في تكافؤ النواتج. وتندرج حصّة الآباء وقدرها ١٠ أسابيع ضمن الإجازة الوالدية ومدتها إما ٤٦ أسبوعاً (بأجر مدفوع بنسبة ١٠٠ في المائة) أو ٥٦ أسبوعاً (بأجر

مدفوع بنسبة ٨٠ في المائة). وأعلن مجلس الوزراء، من خلال برنامجه السياسي، أنه يعتزم زيادة حصة الأب من ١٠ إلى ١٤ أسبوعاً وأيضاً زيادة الفترة الكلية للاستحقاقات الوالدية من ٤٦ إلى ٤٨ أسبوعاً مدفوعة الأجر بنسبة ١٠٠ في المائة.

١٩ - وبلغت حتى الآن نسبة الآباء الذين يحق لهم الاستفادة من الإجازة الوالدية والذين يأخذون الإجازة بالفعل قرابة ٩٠ في المائة. وهناك واحد تقريباً من كل خمسة آباء تحق لهم الإجازة الوالدية يأخذ إجازة تغيب لرعاية الأطفال لمدة تتجاوز حصة الأب.

### الاستفادة من رياض الأطفال

٢٠ - رياض الأطفال هامة بالنسبة للوالدين اللذين يرغبان في الجمع بين المسؤوليات الأسرية وحياتهما العملية. واستُحدث في عام ٢٠٠٩ الحق القانوني في إلحاق الطفل بروضة الأطفال، وعلى نطاق البلد، تستفيد من رياض الأطفال نسبة ٨٠,٤ في المائة من أطفال الفئة العمرية ١-٥ سنوات ( سن الالتحاق بالمدرسة في الترويج هي ٦ سنوات) ووضعت الترويج في عام ٢٠٠٤ حداً أقصى لما يدفعه الوالدان من تكاليف التحاق الأطفال برياض الأطفال.

### ٥-١-١ مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات

٢١ - تدل التجربة النرويجية على الحاجة إلى إجراءات وتشريعات إيجابية ومحددة الهدف لكفالة المساواة بين الجنسين. وقد ثبت أن استخدام نظام الحصص هو من التدابير الناجحة لتعجيل وتيرة التغيير في المجتمع. ففي سبعينات القرن الماضي، اعتمدت بعض الأحزاب السياسية نظام الحصص في قوائمها الانتخابية على أساس طوعي. ومنذ عام ١٩٩١ حافظت جميع الحكومات على القاعدة غير المكتوبة التي تقضي بوجود توازن بين الجنسين بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل في مجلس الوزراء. وقد تحقق حالياً التوازن بين الجنسين بالكامل، حيث يوجد تمثيل بنسبة ٥٠/٥٠ في المائة للنساء والرجال.

٢٢ - ومنذ عام ١٩٨١، أصبح قانون المساواة بين الجنسين يتضمن حكماً يشترط توازننا بين الجنسين بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل في اللجان المعيّنة من قبل الحكومة وغيرها من اللجان العامة المعيّنة. وقد كان الحكم شرطاً مسبقاً هاماً لمشاركة المرأة في الإدارة العامة وتمهيداً لسن أحكام مماثلة تتعلق بالتمثيل في مجالس إدارات الشركات المحدودة.

٢٣ - وفي عام ١٩٩٣، تضمن قانون البلديات شرط التوازن بين الجنسين بنسبة ٤٠-٦٠ في المائة في جميع اللجان العامة المعيّنة سياسياً للمجلس البلدي.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٣، أصبح إلزامياً بموجب القانون على جميع الشركات المملوكة للدولة، والشركات المشتركة بين البلديات والشركات العامة المحدودة أن يكون لديها توازن بين الجنسين لا يقل عن نسبة ٤٠ في المائة في مجالس الإدارة (ولدى الأنواع الأخيرة من الشركات طائفة متنوعة جدا من الأسهم). وفي عام ٢٠١٠، أصبحت النساء يتقلدن أكثر من ٤٠ في المائة من مناصب مجالس إدارات الشركات الخاضعة لهذا القانون.

٢٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، جرى تعديل قانون البلديات بحيث يشترط على الشركات المملوكة للبلديات أو المؤسسات الأخرى التي تملك فيها البلديات أو المقاطعات ما لا يقل عن ثلثي الأسهم، أن يكون لديها توازن بين الجنسين بنسبة ٤٠ في المائة في مجالس إدارتها. وقد دخل القانون حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مع فترة انتقالية مدتها سنتان.

## ٢-١ - المبادرات السياسية

٢٦ - عين مجلس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠١٠ لجنة عُهدت إليها مهمة النظر في سياسات الترويج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، باستخدام تحليل مستمر طوال دورة الحياة، وكذلك من المنظور الطبقي والعرقي. ويتمثل الهدف من ذلك في إرساء الأساس لسياسات المساواة بين الجنسين الحديثة والشاملة والمستندة إلى المعرفة. وأُعطيت اللجنة مهلة عامين لتقديم تقريرها.

٢٧ - وفي وقت سابق من الشهر نفسه، عينت وزارة شؤون الطفل والمساواة والإدماج الاجتماعي فريقاً نسائياً لإجراء نقاش متبصر بشأن المسائل الهامة بالنسبة لنساء اليوم وبشأن الأسباب المؤدية إلى عدم المساواة، وكيفية تهيئة المشاركة الاجتماعية والابتعاد عن الأدوار التقليدية للجنسين.

## ٣-١ التحديات المتبقية

### ١-٣-١ استراتيجيات سوق العمل

#### الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة

٢٨ - وفقاً للبرنامج السياسي لمجلس الوزراء، يمثل القضاء على عدم المساواة في الأجر استناداً إلى نوع الجنس أحد أهداف سياسات الحكومة المتعلقة بالدخل. وقُدّم إلى مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٨ تقرير نرويجي رسمي بشأن نوع الجنس والأجر. ويبين التقرير أن المرأة تكسب في المتوسط أجراً عن كل ساعة عمل يقل بنسبة ١٥ في المائة عما يكسبه

الرجل. وقد أعلن مجلس الوزراء، من خلال برنامجه السياسي، اعتماده متابعة المقترحات الواردة في تقرير اللجنة من خلال تعاون ثلاثي بين منظمات أرباب العمل، والنقابات والدولة.

### سوق العمل المنقسمة حسب نوع الجنس

٢٩ - تتسم سوق العمل في النرويج بانقسامها حسب نوع الجنس وبالفجوة في الأجور بين المرأة والرجل. ومشكلة الأجر المتساوي ليست فقط مشكلة اختلافات في الدخل الفردي تستند إلى نوع الجنس. فانعدام المساواة في الأجر يرتبط بانقسام سوق العمل انقساما شديدا حسب نوع الجنس وبتكلفة اليد العاملة في المهن والقطاعات التي تهيمن عليها المرأة.

٣٠ - ومستوى الأجور منخفض عموما في المهن التي ترتفع فيها نسبة النساء. وبشكل عام، يدفع للمرأة مقابل تعليمها وخبرتها أجر أقل مما يدفع للرجل. ويعزى هذا خاصة إلى كون كثير من النساء يعملن في القطاع العام، الذي تسود فيه مستويات متدنية من الأجور وهيكل أحوار أضيق نطاقا مما يوجد في القطاع الخاص. وأسباب اختيار الرجال والنساء العمل في مهن وقطاعات مختلفة هي أسباب معقدة وترتبط بما يفضله فرادى الموظفين، ومعاييرهم، والدور الذي يضطلعون به في الأسرة والاحتياجات المالية (جانب العرض) وبعوامل سوق العمل، مثل طريقة تنظيم أرباب العمل لساعات العمل على أساس الدوام الكامل أو الدوام الجزئي (جانب الطلب).

### العمل بدوام جزئي

#### العمل بدوام جزئي طوعا

٣١ - تم الاعتراف بالحق في العمل بدوام جزئي وفي ساعات العمل المرنة كطريقة لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. وتختار نساء كثيرات العمل لما يقارب الدوام الكامل (٨٠-٩٠ في المائة) لفترات طويلة من حياتهن المهنية. وتبلغ نسبة الطالبات حاليا في كليات وجامعات النرويج ٦٢ في المائة. وقد حدث انخفاض طفيف في عدد النساء اللواتي يعملن بدوام جزئي، وزيادة طفيفة في عدد الرجال الذين يعملون بذلك الدوام. وبالنظر إلى شيخوخة السكان، من المهم الحفاظ على معدل عمالة عال؛ وهذا يشمل العمل بدوام جزئي. ويحفز إصلاح الحكومة لنظام المعاشات التقاعدية جميع الموظفين على مواصلة الحياة العملية لأطول فترة ممكنة. وقيام المرأة بالجزء الأكبر من العمل المترلي هو عامل مهم في فهم

سبب اختيار النساء العمل بدوام جزئي<sup>(١)</sup>. ويحصل الرجال، في المتوسط، على أجر أعلى من النساء مقابل ساعة من العمل. وتقول النساء أنفسهن أيضا إن الاعتبارات الأسرية هي السبب الكامن في عدم إيلائهن أولوية لحياتهن المهنية.

### العمل بدوام جزئي اضطرارا

٣٢ - الشخص المضطر للعمل بدوام جزئي يُشار إليه بالعاطل عن العمل جزئيا. وقد حدث خلال الأعوام العشرة الماضية انخفاض طفيف في مستوى العمل بدوام جزئي اضطرارا؛ غير أن هذا المستوى يظل عاليا للغاية. وتبين الأرقام الصادرة مؤخرا أن حوالي ٦٠.٠٠٠ شخص يعملون في وظائف ذات دوام جزئي دون اختيارهم. وهذه مشكلة بالنسبة للأفراد وكذلك للمجتمع ككل. وأعلن مجلس الوزراء، من خلال برنامجه السياسي، عن اعتماده تعزيز الجهود المبذولة للتصدي لظاهرة العمل بدوام جزئي اضطرارا وتعزيز الحق في العمل بدوام كامل، والنظر في سن تشريع جديد لتحقيق هذا الهدف. ويمنح تعديل أُدخل مؤخرا على قانون بيئة العمل الموظف الذي يشغل وظيفة بدوام جزئي الحق في العمل بدوام كامل قبل أن يُسمح لصاحب العمل بتعيين شخص جديد لوظيفة جديدة في المؤسسة. ومع ذلك، يتوقف الحق التفضيلي على عدم إلحاق ضرر كبير بالمؤسسة وعلى تمتع الموظف بالمؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة الجديدة.

### النساء المنحدرات من أقليات عرقية

٣٣ - ثمة حاجة لتحسين إمكانية وصول النساء المنحدرات من أقليات عرقية إلى سوق العمل والمشاركة فيها. فتعزيز المساواة الاقتصادية لهؤلاء النساء هو من أهداف الحكومة ذات الأولوية. ويشكل كل من برنامج التوجيه وبرنامج الفرصة الثانية تدبيرين هامين في هذا الصدد. ولدى الحكومة أيضا تدابير محددة لتحسين عملية توظيف الأشخاص المنحدرين من أصول مهاجرة لشغل الوظائف الشاغرة في القطاع الحكومي وفي الشركات المملوكة للدولة. ومن خلال خطة العمل الأخيرة لتعزيز المساواة ومنع التمييز العرقي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وضعت الحكومة برامج لتوجيه النساء المنحدرات من أقليات عرقية وتدابير أخرى تتعلق بسوق العمل.

(١) الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت أجرتها هيئة الإحصاءات في النرويج.

## ٢-٣-١ استراتيجيات مكافحة المواقف الثقافية النمطية

### الرجال وأدوار الذكور والمساواة بين الجنسين

٣٤ - تتعلق المساواة بين الجنسين بالرجل والمرأة على حد سواء. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية اليوم في أن الفتيان والرجال لا يتعاطفون في أحيان كثيرة مع أنشطة المساواة بين الجنسين أو يشاركون فيها. ومن المجالات ذات الأولوية في سياسات الحكومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تغيير الأدوار النمطية للجنسين وتحديد التقاليد، والأدوار والأفكار الضارة التي تولد عدم المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٨، قدم مجلس الوزراء وثيقة ورقة بيضاء إلى البرلمان بشأن "الرجال، وأدوار الذكور والمساواة بين الجنسين". وكان الغرض من هذه الورقة هو جمع مادة واقعية وبيانات عن أدوار الذكور؛ ذلك أن إشراك الفتيان والرجال أمر لا بد منه إذا أريد للنرويج أن تحقق هدفها المتمثل في المساواة التامة بين الجنسين.

### الخيارات التعليمية والمهنية

٣٥ - لا يزال الفتيان والفتيات يتخذون عادة خيارات مختلفة فيما يتعلق بالتعليم والمهن. وتنقسم الخيارات بقدر كبير حسب نوع الجنس، ولا سيما في المدارس الثانوية والكليات. بيد أن هناك مؤشرات إيجابية في التعليم على المستوى الجامعي تتمثل في تقلص الخيارات التي تولد الانقسام حسب نوع الجنس. فقد ارتفعت نسبة الطالبات من ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. وهناك مهن من قبيل الطب والقانون كان يهمن عليها الرجال فأصبحت الآن تضم أغلبية من النساء.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأت وزارة التعليم والبحث خطة عمل من أجل المساواة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي (٢٠٠٨-٢٠١٠). وتقترح خطة العمل عددا من التدابير من أجل تحسين التوازن بين الجنسين، في جوانب شتى منها خيارات التعليم التي يتخذها الأطفال والمراهقون، وكذلك التوازن بين الجنسين بالنسبة للموظفين في قطاع التعليم.

## ٣-٣-١ استراتيجيات مكافحة العنف الجنساني

### مقدمة

٣٧ - للنرويج موقف واضح مفاده أنه لا يمكن مطلقا لأي دين أو ثقافة أو تقليد أن يكون مبررا للعنف ضد المرأة. وأي استخدام للعنف يحظره القانون النرويجي ويجب منعه

ومكافحته. فالعنف العائلي ضد النساء، أو الأطفال أو الرجال ليس مسألة خاصة بل يجب على السلطات أن تتصدى له. واحتمال تعرض المرأة للعنف من جانب القرين أقوى من احتمال تعرض الرجل له، كما أن المرأة تتعرض لأخطر أعمال العنف. وقد أنجزت الشرطة، والسلطات العامة وحركة الملاجئ الكثير في هذا الصدد؛ كما أن المواقف والعقليات ما انفكت تتغير في هذا المجال وسوف تستمر في التغير. وتقدم السلطات العامة حالات استخدام العنف للمحاكمة دون قيد أو شرط، بغض النظر عما إذا كانت هناك صلة بين الجاني والضحية. وتنبثق جهود الحكومة الرامية إلى مكافحة العنف العائلي عن خطة العمل الجديدة لمكافحة العنف العائلي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمد البرلمان تعديلا على قانون الطفل، ينص على حظر جميع أشكال استخدام العنف ضد الأطفال، حتى عند حدوثه في سياق تربية الطفل، كما يحظر أيضا سلوك التخويف أو الإزعاج تجاه الأطفال. وسيدخل التعديل حيز النفاذ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠.

### خدمات الملاجئ

٣٨ - ينص قانون جديد دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على أنه من واجب السلطات المحلية بحكم القانون أن توفر خدمات الملاجئ والمساعدة المنسقة لضحايا العنف. والملاجئ متاحة لكل من تعرض للعنف في سياق العلاقات الحميمة وللشباب الذين تم إكراههم على الزواج أو الاتجار بهم. ويستتبع هذا أن من واجب السلطات المحلية كفالة تقديم المساعدة والمتابعة الشاملة للنساء، والرجال والأطفال بتزويدهم بخدمات المراكز المنسقة للتصدي للأزمات.

٣٩ - ويراعي القانون المنظور الجنساني من جانبين مختلفين، يتمثل أولهما في تحقيق مساواة خاصة للنساء بكفالة حماية خاصة لأكثر المجموعات تعرضا للعنف في سياق العلاقات الحميمة. أما الثاني فيتمثل في تعزيز المساواة العامة بين الجنسين لأن الرجال والنساء الذين يتعرضون للعنف في سياق العلاقات الحميمة، ينبغي منحهم نفس الفرصة فيما يتعلق بالحاجة الفعلية للمساعدة الطارئة. وينص القانون على أن غرف الإقامة للرجال يجب أن تكون مفصولة ماديا عن غرف النساء.

### الاتجار بالبشر

٤٠ - استُهلّت في عام ٢٠٠٣ أول خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر. وستسهل الحكومة خطة العمل الرابعة في منتصف عام ٢٠١٠. وجرى تعزيز الحماية القانونية لضحايا الاتجار بالبشر في النرويج عن طريق قانون الهجرة الجديد الذي ينص على إمكانية منح الذي تعرضوا

للاتجار بالبشر مركز اللاجئ. وسيدخل التعديلات حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويجوز منح من توجد قرائن على تعرضهم للاتجار تصاريح إقامة مؤقتة لمدة ٦ أشهر، إذا كانوا على استعداد لتلقي المساعدة والنظر في الإبلاغ عن المتاجرين بالبشر؛ وتسمى هذه الفترة فترة التفكير. وعند النظر في منح تصريح الإقامة، يمكن اعتبار ضحية الاتجار حالة إنسانية صعبة.

### تشويه الأعضاء التناسلية للأثني

٤١ - خطة العمل الثالثة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأثني (٢٠٠٨-٢٠١١) تشارك فيها السلطات الوطنية، والإقليمية والمحلية في قطاع الصحة، والشرطة، والمدارس والمؤسسات التعليمية من بين جهات أخرى. وتتعاون السلطات على نحو وثيق مع منظمات المعتريين؛ إلا أن تغيير الأفكار والمواقف يستغرق وقتاً. وفي عام ٢٠١٠، أصبحت النرويج تقدم خدمات المشورة والفحص الطوعي للأعضاء التناسلية لكافة الفتيات والنساء اللواتي هاجرن إلى النرويج من أماكن حددت منظمة الصحة العالمية أن نسبة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث فيها تبلغ ٣٠ في المائة أو أكثر.

### حالات الزواج القسري

٤٢ - لا تزال هناك تحديات في مكافحة الزواج القسري. وقد أولى مجلس الوزراء العمل المتعلق بمكافحة حالات الزواج القسري أولوية قصوى بتقديمه، في عام ٢٠٠٨، خطة العمل الثالثة لمكافحة الزواج القسري التي تدوم أربعة أعوام. وتشمل هذه الخطة أساساً الشباب، إناثاً وذكوراً، المهددين بالزواج القسري أو الذين عانوا منه. وأدخلت النرويج أيضاً العديد من التعديلات على قانون الهجرة بهدف مكافحة حالات الزواج القسري. وأصبحت القواعد المتعلقة بالإعالة فيما يتصل بهجرة الأسرة تتضمن حالياً شروطاً أكثر صرامة فيما يتعلق بدخل الشخص المعيل.

## ثالثاً - التعاون الإنمائي الدولي

### ١-٢ الأولويات الرئيسية

٤٣ - منذ عام ٢٠٠٦، أصبحت حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في صميم التعاون الدولي. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الحكومة للبرلمان التقرير رقم ١١ (٢٠٠٨-٢٠٠٩) المعنون "على قدم المساواة: حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في السياسات الإنمائية الدولية"، الذي وضع سبعة مبادئ عامة هي:

- مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في العمليات السياسية.
- مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في العمليات الاقتصادية.
- المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم.
- للمرأة الحق في الخدمات الصحية الكافية وفي التحكم في جسدها وحياتها الجنسية.
- للمرأة الحق في حياة خالية من العنف.
- قيام المرأة دور متساو في جهود السلام والمصالحة.
- مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جهود التصدي لتغير المناخ وتدهور البيئة والأزمات الإنسانية.

٤٤ - وقد وضعت خطة العمل بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين التي بدأت في عام ٢٠٠٧، إطاراً للتنفيذ يتبع استراتيجية ذات مسار مزدوج تتعلق بالأنشطة المحددة الهدف وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على كامل نطاق السياسات الإنمائية النرويجية. والعناصر الأساسية لاستراتيجيتنا هي إشراك الرجال والفتيان في عملية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، وتوخي منظور يشمل دورة الحياة بأكملها.

٤٥ - وما برح تعليم الفتيات يشكل أولوية قصوى منذ فترة طويلة. ويُقدم الدعم النرويجي في هذا المجال من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). فقد منحت النرويج بليون كرونا نرويجية (تساوي تقريبا ١٨٠ مليون دولار أمريكي) على امتداد عامين (٢٠٠٩-٢٠١٠) لبرنامج اليونيسيف المتعلق بالتعليم والمساواة بين الجنسين. ويشمل الدعم المقدم في هذا المجال أيضا مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وهي شراكة تنطوي على مشاركة واسعة النطاق من جانب منظومة الأمم المتحدة، والسلطات الوطنية، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاعات الخاصة.

٤٦ - ويجري منذ عام ٢٠٠٧، تخصيص ما يقارب ٦٠٠ مليون كرونا نرويجية سنويا من أجل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وقد زادت المعونات الثنائية التي تركز على الشؤون الجنسانية في جميع أبواب الميزانية. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت هذه المعونة ٥,٢ بلايين كرونا نرويجية. ويزيد هذا المبلغ على الضعف مقارنة بعام ٢٠٠٦ ويمثل زيادة من ٢٠ في المائة إلى ٢٨ في المائة من مجموع المعونة خلال الفترة. ويقاس التقدم المحرز ويُبلغ عنه في الميزانية السنوية المقترحة لوزارة الخارجية (المقترح رقم ١ المقدم إلى البرلمان).

٤٧ - ومحفل المرأة والتنمية هو أهم شريك وطني لنا في مجال المرأة والتنمية. ويتألف المحفل من أكثر من ٧٠ منظمة نسائية في النرويج، ولديه عدد كبير من المنظمات الشريكة في الجنوب. وهو يتلقى تمويلاً من الوكالة النرويجية للتنمية الدولية. وقد زادت ميزانية المحفل من ١٨ إلى ٣١ مليون كرونا نرويجية في عام ٢٠١٠. وتشترط الوكالة أن تعمم المنظمات غير الحكومية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في أعمالها. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، يُعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شريكاً رئيسياً، فقد زاد التمويل النرويجي الأساسي من ٢٠ مليون كرونا نرويجية في عام ٢٠٠٦ إلى مستواه الحالي البالغ ٧٥ مليون كرونا نرويجية.

## صحة الأم والطفل

١-١-٢

٤٨ - يموت كل عام ٨,٨ ملايين طفل دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للأمم المتحدة، يموت أكثر من نصف مليون امرأة من جراء مضاعفات مرتبطة بالحمل والولادة. والحالة خطيرة بصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا؛ حيث يموت معظم هؤلاء النساء بسبب أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها بسهولة.

٤٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أطلق رئيس وزراء النرويج، يانز ستولتنبرغ، بالتعاون مع الجمعية العامة، مبادرة الحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وفي هذا الصدد، تضمنت مبادرة النرويج لتحسين صحة الأم والطفل تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون كرونا نرويجية لهذا الغرض، وتنطوي المبادرة على عنصر ثنائي وعنصر متعدد الأطراف. وأفضت مبادرة الحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة إلى زيادة مقدار التمويل ومرونته، وساعدت على إزالة الاختناقات التي تعرقل الأداء على الصعيد الوطني والمحلي. وتشجع شبكة القيادات العالمية، التي بدأها النرويج ويقودها رئيس الوزراء، على توفير الدعم السياسي وكسب التأييد للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. ويتمثل الهدف في تعبئة شبكة سياسية من رؤساء الدول والحكومات، والتشجيع على إيجاد قيادة سياسية أوضح لتحسين صحة الأم والطفل. ومن الأهمية بمكان دعم المنظمات التي تسعى لتحسين حصول النساء والأطفال على الخدمات الصحية وتعزيز حقوقهم.

٥٠ - وأبرز السيد ستولتنبرغ مسألة صحة الأم والطفل في فرقة العمل الرفيعة المستوى بشأن التمويل الدولي المبتكر للنظم الصحية. وعلاوة على ذلك، أدت النرويج دوراً نشطاً في وضع استراتيجية مشتركة من خمس نقاط من أجل الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك نظم الرعاية الصحية على الصعيد القطري التي تقدم خدمات صحية مجانية للنساء، والشباب والأطفال. ويشكل النقص في العاملين في المجال الصحي في الكثير من

البلدان الفقيرة تحدياً رئيسياً، ويجرى اتخاذ خطوات لمجابهته. وتُبذل حالياً جهود لإنشاء نظم تمويلية قوية، وطويلة الأجل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، بما في ذلك تجربة التمويل القائم على النتائج من أجل صحة الطفل والأم والصحة الإنجابية.

٥١ - وتعزز النرويج زيادة تكامل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى جانب تمكين المرأة (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية) وحققها في التحكم في جسدها وحياتها الجنسية.

## المراة والسلام والأمن

٢-١-٢

٥٢ - استُهلّت في عام ٢٠٠٦ خطة عمل النرويج من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتهدف خطة العمل إلى تعزيز جهود النرويج الرامية إلى زيادة مشاركة المراة في عمليات السلام المدنية والعسكرية، والوساطة من أجل السلام وبناء السلام. ونسبة النساء في القوات المسلحة النرويجية آخذة في الزيادة، وإن كانت زيادة بطيئة، من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ولا تزال الخدمة العسكرية إلزامية بالنسبة للرجال فقط، ولكن ابتداءً من عام ٢٠١٠، ستدعى النساء لإجراء مقابلة إلزامية. وكادت كلية الشرطة الجامعية في النرويج أن تصل إلى هدفها المتمثل في بلوغ نسبة الطالبات المتحقات بها ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، وبلغت نسبة النساء من بين موظفي الشرطة وشرطة المقاطعات ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، أما مجمع التصدي للكوارث، الذي يسدى المشورة ويقدم المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات في النظام القضائي في مناطق الحروب السابقة، فلديه حالياً ٨٧ عضواً تبلغ نسبة النساء منهم ٣٣ في المائة.

٥٣ - وما برحت النرويج تمارس باستمرار الضغوط السياسية وتحث الأمم المتحدة على زيادة توظيف النساء في جميع مستويات عمليات السلام. ويُخصص مبلغ ٣٠ مليون كرونا نرويجية سنوياً من أجل تعزيز مشاركة المراة وزيادة تعميم المنظور الجنساني في مفاوضات السلام. وقدمت النرويج دعماً اقتصادياً إلى الجماعات النسائية المحلية التي تعمل في مجال المسائل المتعلقة بالسلام على مستوى القواعد الشعبية ولمشاركة المراة السياسية في العديد من البلدان التي تشهد نزاعاً أو الخارجة منه.

٥٤ - وقامت القوات المسلحة النرويجية برفع مستوى تعليم أفرادها بشأن المسائل الجنسانية وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد نشرت القوات المسلحة النرويجية مستشارين في مجال الشؤون الجنسانية في البعثة الموجودة في أفغانستان، وأدرجت أيضاً توجيهها بشأن السلوك في العمليات الدولية. وعلاوة على ذلك، فقد كانت النرويج هي القوة المحركة لوضع مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويتلقى ضباط الشرطة الذين سيوفدون للمشاركة في عمليات دولية تدريباً في مجال التحديات الخاصة بالبعثة والمتعلقة بنوع الجنس والنزاع، وبشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك بشأن قواعد مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي إطار مشروع الشرطة النرويجية في أفغانستان يجري الاضطلاع بنشاط يرمي إلى تعزيز كفاءة المرأة ومشاركتها في الشرطة الأفغانية.

٥٥ - وظل برنامج بناء القدرات المسمى "التدريب من أجل السلام" الذي تموله النرويج يقدم الدعم لعدة سنوات من أجل تدريب الموظفين المدنيين وأفراد الشرط الأفارقة لأغراض عمليات السلام في أفريقيا. وكان تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام جانباً رئيسياً في هذا العمل. ومنذ عام ٢٠٠٦، أصبح تمويل وزارة الخارجية لمشاريع المساعدة الإنسانية يتوقف على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة تلك المشاريع. وقدمت النرويج الدعم إلى عدد من مشاريع البحوث بشأن المرأة، والسلام والأمن. وكمتابعة لقرار مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، قدمت النرويج الدعم لمؤتمر دولي عقد في أوسلو في عام ٢٠٠٩ بشأن مؤشرات التنمية.

٥٦ - وتقرر أن تضع القوات المسلحة النرويجية مبادئ توجيهية لحماية المدنيين من العنف الجنسي في حالات النزاع. وروجت النرويج بنشاط لقراري مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، أفردت النرويج ٣٢٠ مليون كرونا نرويجية من أموالها المخصصة للمساعدات الإنسانية من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي. وقدمت النرويج تمويلاً لعدة سنوات من خلال مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي منطقة البحيرات الكبرى، تدعم النرويج المشاريع التي تقدم خدمات الدعم الطبي والنفسي والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف الجنسي. وفي ليبيريا، قدمت النرويج الدعم لإنشاء وحدات حماية المرأة والطفل في مراكز شرطة المقاطعات في البلد وفي منروفيا منذ عام ٢٠٠٦. ووضعت وزارة الخارجية مشروعاً بشأن المرأة، والسلام والأمن بهدف تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، وتحسين التنسيق بين الإدارات المسؤولة عن هذه المسألة الهامة.

## ٢-٢ التحديات المتبقية

٥٧ - يشير استعراض خارجي لتنفيذ خطة العمل من أجل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي، التي أنجزت في عام ٢٠٠٩، إلى تحديات متعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعاون الثنائي وإلى ضعف توثيق الدروس المستفادة على الصعيد

القطري. وخلص الاستعراض إلى أن أداء النرويج فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف كان جيدا نسبيا. واستجابة لهذه التحديات، تخطط الحكومة لبذل جهد مكثف في التعاون مع سفارات مختارة، وهي تولي الآن اهتماما متزايدا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالاتنا ذات الأولوية المتمثلة في الطاقة، والنفط، وتغير المناخ والبيئة، وتنمية القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، ستوجه الاعتمادات المخصصة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين نحو هذه الغاية بشكل مباشر أكثر.

## رابعا - بعض المسائل التي تحظى باهتمام خاص

### ١-٣ إصلاح الأمم المتحدة

٥٨ - تشكل الأمم المتحدة ميدانا هاما لسياسة النرويج الإنمائية. ومنذ أن قدم الفريق المعني بإصلاح الأمم المتحدة توصياته في عام ٢٠٠٦، ظلت النرويج تضطلع بدور استباقي في الجهود المبذولة من أجل إنشاء وحدة واحدة، وقوية ومستقلة للمساواة بين الجنسين. وتتمثل الشواغل الرئيسية بالنسبة للنرويج في تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها قيمة أساسية وموضوعا شاملا في جميع منظمات الأمم المتحدة، وبرامجها وعملياتها، فضلا عن قدرة المنظمة على دعم الجهات المعنية في الحكومة والمجتمع المدني من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق المرأة وحمايتها وتمكين المرأة على الصعيد القطري.

### ٢-٣ العنف الجنساني

٥٩ - تود النرويج الاضطلاع بدور نشط في العمل الدولي الرامي إلى القضاء على العنف الجنساني. وترحب النرويج بتعيين مارغو فالستروم ممثلة خاصة للأمم العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونحن نستحسن الطريقة الطموحة التي تصدت بها لهذه المهمة الهامة. وأيدت النرويج أيضا مقترحا بشأن مشروع اتفاقية للمجلس الأوروبي تتعلق بالعنف ضد المرأة، وهي تسهم حاليا في هذا المقترح.

### ٣-٣ التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات

٦٠ - تناولت النرويج موضوع نوع الجنس والمناخ في الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٩. وقد أصدر مؤتمر قمة الشمال الأوروبي بشأن المناخ ونوع الجنس والمساواة إعلانا بشأن نوع الجنس والمناخ دعا فيه السياسيين، والمنظمات والأفراد من الجنسين إلى تحمل المسؤولية عن إقامة مجتمع أكثر مساواة واستدامة. ويبرز الإعلان أيضا

أهمية مراعاة المعارف، والخبرات والاحتياجات المحلية للجنسين في العمليات الهامة المتعلقة باتخاذ القرارات.

٦١ - ويجب أن تشارك المرأة في عملية اتخاذ القرارات. فإدراك الرجل والمرأة للعالم مختلف، لذلك يجب منحهما مسؤوليات وفرصا متكافئة في تنمية مجتمع المستقبل.

---